

هل اقتربت فعلاً معركة الموصل؟

■ حميدي العبدالله

صرّح أكثر من مسؤول في الولايات المتحدة مؤكداً اقتراب موعد معركة تحرير الموصل من داعش.

لكن هل التصريحات الأميركية مجرد حملة علاقات عامة للإيحاء بجديّة إدارة أوباما بحاربة داعش والقضاء عليها في ثاني أكبر معاقلة بعد الرقة السورية، أم أنّ سياسة التواطؤ العملي مع داعش واستغلاله لايتزان الحكمة العراقية والحصول منها على تنازلات تلبيّ تطغات الأميركيين في بلاد الرافدين لا تزال قائمة، وبالتالي لن تقع معركة الموصل؟

إعلاميان وربما سياسياً أيضاً، يبدو أنّ للولايات المتحدة، وتحديداً إدارة أوباما الديمقراطية، مصلحة في تحرير الموصل من تنظيم داعش، على الرغم من أنّ هذه العملية إذا تمّت بنجاح قد تقود إلى استغناء الحكومة العراقية عن خدمات الولايات المتحدة، وزيادة المطالبين، برحيل القوات التي أدخلتها بذريعة المساعدة على محاربة داعش.

وستقدّر أيضاً إلى نتائج أخرى تخشاهها الولايات المتحدة، مثل إضعاف داعش في سورية، وخلق ظروف تساعد قوى عراقية لإرسال قوات إلى سورية للقتال إلى جانب الجيش السوري للقضاء على داعش لمنع عودته من جديد إلى العراق.

مصلحة الولايات المتحدة في تحرير الموصل تتجسّد في الحصول على انتصار مدوّ على داعش كان للولايات المتحدة دور كبير في تحقيق هذا الانتصار، أو لا من أجل دعم حملة المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون، وثانياً لبعث رسالة تقول إنّ الولايات المتحدة جادة في مكافحة الإرهاب ولا سيما داعش الذي بات خطره يتهدّد العالم.

لكنّ لا تزال العقبان والعقد التي حالت في السابق عن الشروع في تحرير مدينة الموصل قائمة، وأهمّ هذه العقبان مشاركة الحشد الشعبي إلى جانب القوات الحكومية في تحرير الموصل، وهو بصيغة تشبه العصفرة التي وضعت لتحرير الرمادي والفلوجة، إذ أنّ الولايات المتحدة وحلفائها العراقيين لا زالوا يعارضون هذا الخيار. كما أنّ ثمة عقبة أخرى تشتمل بمشاركة الأكراد وحدود هذه المشاركة ومصير الأرض التي سيتمّ تحريرها في محافظة نينوى، أيّ هل تعود إلى الحكومة المركزية في بغداد أم تخضع لسيطرة إقليم كردستان العراق.

هذه مشكلات حقيقية تعيق انطلاق معركة تحرير الموصل، فضلاً عن أنّ الموصل معقل رئيسي لداعش، وربما هو المعقل الأخير، وبالتالي قد يدافع بقوة عنه، الأمر الذي يفرض الاستعانة بالحشد الشعبي على نحو أكبر وأوسع مما حدث في الرمادي والفلوجة.

لا كرّ ولا فرّ في حلب مجدّداً

يفترض البعض أنّ ما حدث في هجوم النصره على الكليات والراموسة يمكن وضعه تحت عنوان الكرّ والفرّ. الكرّ والفرّ كان صحيحاً لو نجح المهاجمون طوال شهر باسترداد مواقعهم من الجيش السوري في الكاستيلو وبني زيد والليمرمون.

-يهاجم الخاسر لتعويض ما فقدّه في الميدان يشبه بما يعرف بالهجمات المرتدّة في المباريات.

-يصير الكرّ والفرّ صحيحاً إذا ثبت المهاجمون الخاسرون في رحبهم الجديد وجعلوه موازياً لخسارتهم.

-في حلب يعني الكرّ والفرّ النجاح في فتح معبر الراموسة بدلاً من الكاستيلو.

-يسقط الكرّ والفرّ كلياً عندما ينجح الجيش السوري في استعادة الراموسة.

-خلال أسبوع من تقدّم المهاجمين من النصره وحلفائها في جنوب حلب وهجماتهم المرتدّة والمصلة فقدوا أكثر من ألف من صفوفهم وملكها أثناء محاولتهم لإسترداد الكاستيلو.

-تحوّلت الحرب من جانب الجيش السوري إلى مصائد فئران تنصب للمسلحين ويقتلون فيها ثم تستقيم المواقع لأسيادها الأصليين.

-تبدو حلب جاذبة لسيقت فيها الجسم المركزي للنصرة ومن معها فتفرغ مناطق سيطرتهم من المدافعين.

-نصر حلب نصف نصر سورية.

التعليق السياسي

منظمات حقوقية وإنسانية رفعت دعوى ضد اقتراقاتهم

متى يُحاكم بوش وبلير وتشيني لجرime غزوهم العراق بذرائع ملفقة؟

■ ميشيل حنا الحاج*

لا أعلم لماذا لم يقدم جورج بوش الابن وتوني بلير ومساعدو بوش للمحاكمة حتى الآن، على جريمة الحرب التي ارتكبوها بغزوهم للعراق من دون مبرر، وأيضاً، على جرائمهم ضد الإنسانية نتيجة عمليات التعذيب التي عانى البعض منها، إضافة لاستخدام أسلحة مخطورة تسببت بكوارت و آثار غير صحية للبعض الآخر. والأهم من ذلك، قيام جورج بوش الابن، بتصوير حربه تلك، على أنها حرب بدعوة الهبة خاطبته من السماء، والهتمة بوجوب غزو العراق لمحاربة الشياطين والجن من ياجوج وماموج الذين جمعوا في بابل، كخطوة أولى تهدف لمحاربة "إسرائيل" ومن ثم العالم المسيحي. وهي الأفكار والطروحات التي سخّر منها الكثير من سياسيي العالم، خصوصاً الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي تعجب من حصول دولة كبرى، يتبنّى أفكاراً غريبة كهذه.
حاول الرئيس بوش أن يقدم الحرب بأنها ضرورية ولا فرّ منها، لكن العراق يمتلك أسلحة كيميائية، وأسلحة دمار شامل، إضافة إلى وجود علاقات له بنتظيم "القاعدة"، وكلها كانت اتهامات ثبت لاحقاً عدم صحتها، بعد قيام الأميركيين بعد الاحتلال، بـ 700 جولة تفتيشية شملت أكثر من 500 موقع افترضت التقارير الكاذبة وجود أسلحة الدمار الشامل كلها. كما لم توجد أدلة اطلاقاً على أي علاقة له، ولو هشة، بتنظيم "القاعدة" أو بأي تنظيم اراهبي آخر.

الأسباب الأخرى لمحاكمتهم

ثلاثة أسباب تستدعي إعادة التذكير بغزو العراق وتفرغ وجوب محاكمة المسؤولين عنها، أتحداها ذلك التفتير الوحشي الذي وقع في الثالث من تموز (يوليو) 2016 في ضاحية البريمة، وذهب بإرواح أكثر من 300 قتيل معترف بهم رسمياً، مع احتمال وجود آخرين لم يكشف عن وفاتهم، يعتبرون إلى الآن في عداد المفقودين.

هذه العملية الوحشية الكبرى وغير المسبوقة في حجمها ونوعية السلاح المستخدم فيها، الذي تمت نسيتها إلى عائلة أسلحة الدمار الشامل، نفذتها «الدولة الإسلامية» التي أسست وأعلن عن تشكيلها عام 2006 تحت بصر وسمع قوات الاحتلال. فهي إذاً واحدة من آثار ونتائج تلك الاحتلال الغاشم غير المربر.

وثانيتها، الكشف حديثاً عن تقرير السير جون شيلكوت الذي تلازم، في وقت متقارب مع عملية التفتير تلك، وكشف بأن الغزو لم يراع مقضيئات القانون الدولي، إذ أنه لم يتم استنادا لقرار من مجلس الأمن الدولي، ولم يستوف مفنذوه الجهد الكافي قبل المباشرة به، للاستصاء عن مدى صحة مضمون التقارير الاستخبارية التي اتهمت العراق بجنائة أسلحة دمار شامل، وهي الاتهامات التي ثبت لاحقاً عدم صحتها كما سبق وذكرت.

وثالث تلك الأسباب، صدور مذكرات الرئيس جورج دبليو بوش مؤخرًا، التي اعترف فيها، بما سبق أن اعترف به قبله توني بلير، وهو كونه ارتكب خطأ في غزوه العراق. لكن الرئيس بوش الابن، كان أكثر وضوحا من توني بلير، إذ أنه اضاف إلى وصف الخطأ، بأنه كان خطأ قافحا.

بعض القوانين في العالم قد تعفي من المسؤولية من يرتكب خطأ بسيطاً أو عفواً، أو تقضي عليه بعقوبة مخففة، إلا أنها ... أي المحاكم في العالم، لا تستطيع أن تغض الطرف عن الخطأ القادح، خصوصاً أنّ تقرير السير جون شيلكوت، أكد عدم الاستناد للمشروعية الدولية، وجدن اجراء الاعتقال الضروي الكافي، إضافة إلى ثبوت عدم صحة التقارير الاستخبارية، بل وترجيح البعض كونها تقارير مزيورة، فهذه كلها هي عيوب، تعزّل اللقول بوجوع لاجرم خطيء عمادي، بل خطيء قافح، علماً أنّ الخطأ القادح لا يستدعي العقاب فحسب، بل يستوجب العقاب الشديد، خصوصاً إذا تسبب بضرر كبير للآخرين.
وهل هناك ضرر أبلغ من الضرر الذي لحق بالعراقيين نتيجة عملية الغزو تلك، وذهب ضحيتها نصف مليون إنسان، في أحد التقارير، ومليون إنسان في تقرير آخر. ويورد رقم النصف مليون ضحية، تقرير اعده باحثون

البناء

مصالحات أردوغان مع روسيا وإيران؛

لا شيء يمنع أن تكون لقمع الداخل وخداع الخارج

■ محمد شريف الجيوسي

هل يعيد النظام التركي بزعماء أردوغان حساباته، في ضوء جملة مطبات قائمة ومتغيرات مستجدة داخلية وخارجية وأوضاع إقتصادية وأمنية ووطنية في ترد ظاهر، هي في غالبيتها نتائج سياسات رعداء مقامرة راھنت على وهم.
لقد بنى النظام التركي أحلاماً دونكيشوتية على آلام آخرين، في المقدمة منهم سورية، رغم أنّ الأخيرة تعاملت مع تركيا على أحسن ما يكون عليه التعامل بين متجاورين، كان ترد بعض هذا التعامل على حساب الصناعة السورية، في جانب، فيما كان ازدهار الإقتصاد التركي، قبل إستفحال تدلخها التأمري بأنماط المنطقة، في جانب منه نتاج إنفتاح سورية عليها، ودخول منتجاتها إليها وعبرها إلى دول ومناطق عديدة.

لكن لا ينبغي تقييم تعامل سورية الإيجابي، قبل إفصاح التأمّر التركي عليها، على نحو سلمي، فقد كانت لسورية حساباتها الإستراتيجية الإيجابية في صالح الإقليم ككل، أسقطها التأمّر الأرذوغاني وعدم وفاقته وأوهامه ومراھنته الإسلامية-الإخوانية باستعادة السلطنة العثمانية-الطورانية-

التركية.
لم تقدم السلطنة الحرب سوى التخلف على كل الصعيد والجهل والخرافات، ومهدت لسقوطها باستقدام الإرساليات الأجنبية، والمشروع الصهيوني، على النقيض من الروايات الإسلامية بان السلطنة رفضت قيام كيان يهودي، فقد أقيمت أول مستوطنة يهودية في عهد السلطنة في أقصى شمال فلسطين على اراضي قرية العلةة.
وزار قيصر ألمانيا في العهد العثماني مستوطنة يهودية أخرى في مرج بني عامر بفلسطين، كما زار القدس واستقبل رسيميا من قبل اليهود.

أقول أنّ سلطان تركيا الجديد أراد استعادة أمجاد بني عثمان المفرقة بالتخلف، وإعادة زرعها في البلاد العربية ونهب ثرواتها لصالح السلطنة الجديدة، مرة أخرى باسم الإسلام الحنيف، مستغلاً بذلك المناخ الذي هيأت له الولايات المتحدة الأميركية كل الظروف، بالشراكة مع مكتب الإرشاد العالمي، في صفقة شاملة، تتيح للإسلام السياسي الإستيعلاء على

وخصوصا سورية، في مقابل استعادة تركيا العلاقات معها الى سابق ما كانت عليه، بل وجعلها أفضل، على وقت تعيش فيه تركيا أسوأ حالاتها منذ عقد ونصف العقد وأكثر.

على كل الصعيد، مدمرة كل ما أنجزته. وإذ تتعلم تركيا أنّ تحسن علاقاتها مع روسيا يتعلّق إلى حد كبير مع حليف موسكو الرئيس في سورية، إيران، جرت بالتزامن محادثات تركية إيرانية أشد صلب بالمقاييس لأكراد تركيا، وهو ما لم يحسبه نظام أردوغان جيدا بآثره على سورية.

لقد جلبت الحرب التركية على سورية عداوة العراق وإيران لها إلى حد بعيد، ما أضر كثيرا بتجارتهما وسياحتها، وأمنها الداخلي، يتعاون أكراد العراق وسورية مع أكراد تركيا بالعكس أيضاً، وبذلك لم يعد لتركيا أي جوار آمن وصديق.

ازدادت الشقة بين نظام تركيا الراهن وبين الغرب وأوروبا، وبات حلم تركيا الانضمام للإتحاد الأوروبي أبعد منالآن من وقت مضى، على خلفيات الموقف من: حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأكراد، الإنتقالات الواسعة الأخيرة التي تتم عن عقلية فاشية، أساليب التعامل مع الملف السوري والمصالحة مع

روسيا التي أضيف إليها مؤخرًا إيران.
وبذلك، لم يكن امام نظام أردوغان، سوى المناورة بما قال أنه تحسين العلاقات مع الكيان الصهيوني، تلك العلاقات التي لم تنقطع، والتي بدت على غير حقيقتها لغايات الاستهلاك الداخلي التركي والعربي الشعبي، وصولاً إلى استلاب شعبية سورية وإيران والمقاومة اللبنانية التي نمت في أعقاب عدوان تل ابيب على المقاومة ولبنان سنة 2006 على مدى 33 يوماً، من دون أن يحقق العدوان أغراضه أو يلزم المقاومة بأي تنازل.

واتبع أردوغان المناورة تلك، بإعتداز لروسيا، التي أوجعت بما اتخذت من إجراءات ضد نظام حمزة جراء أسقاطه طائرة روسية ودعمه للإرهاب وتسويقه للنظف المسروق من سورية والعراق. وقد فرضت الضرورة علىه، لا ترف الضغائن ولا الطرف الحسن، التوجه إلى روسيا، التي تمتلك من الأوراق الضاغطة والأوضاع المريحة والملفات المتعلقة مع تركيا وأهمها ملفي سورية وشبه جبهة القرم أو أوكرانيا.. وليس في مقدور موسكو بتاتا التفريط بأي مما تعتبره استراتيجيتها

ينسى صورة المجندة الإيرانية، ويعد جلسات استماع تجر وراءها في سجن أبو غريب، جنديا عراقيا وقد ربطته من رقبته، كما يربط الكلب لجير وراء صاحبه؟

التمييز بين جرائم الحرب

والجرائم المقتربة ضد الإنسانية

عرف التاريخ الحديث، خصوصا في القرن الماضي، محكمة جرائم الحرب الأولى في عام 1921، بعد سنوات على انتهاء الحرب العالمية الأولى..وقدعدت جلسات تلك المحكمة في مدينة لايبزغ الألمانية، لكنها لم تحظ بشهرة التي حصلت عليها المحاكمات التي أجريت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي عقدت في نورمبرج اعتبارا من 20 تشرين الثاني – نوفمبر 1945.
واستمرت عاما كاملا.
وقد أبرز المتهمين فيها الذي واجه القضاء الدولي اثر انتهاء الحرب، هو فيرمان غورنغ، أعلى المسؤولين النازيين موقعا بعد وفاة هتلر.

وفي بداية محاكمات نورمبرج الشهيرة، لم يكن هناك تمييز بين جرائم الحرب والجرم ضد الإنسانية، وكان يتم الخلط بينهما.
وغالبا ما يجمعتا في بند واحد وفي قائمة واحدة وكان لا فرق بين هذا وذاك.
فالجرائم ضد الإنسانية، كانت ترى حينذاك باعتبارها من نتائج الحرب، وهي كما كان يراها القانون الدولي حينه، جزءا من جرائم الحرب.
ولكن تدريجيا، أخذ القضاء و فقهاء القانون الدولي، يلاحظون الفرق بين الأمرين، وأخذوا يميزون بينهما في محاكمات لاحقة.
وباتت أهمية التمييز بين الأمرين، أنّ الجرائم ضد الإنسانية يمكن ارتكابها بين دولتين أو بين دولتين، أو في خلال مراحل السلم.
فهي تشمل من دون وقوع حروب، أي خلال مراحل السلم.
فهي تشمل الإبادة الجماعية، التمييز العنصري والعرقي والديني (كما فيها التمييز الطائفي)، والتعامل مع كل الإنسان بأساليب تتناقض مع حقوق الإنسان ومبادئ عالمية أخرى كثيرة.
ولذا، يمكن أنّ تشمل عمليات التعذيب الجسدي أوالنفسي أو كلاهما معا، وكانت أكثر الدول حساسا لإيجاد التمييز بين هذه الجريمة وتلك، فهي دول المجلس الثالث كاليهد وكوبا ومصر وبنما والصين.
وقد اتخذ قرار في نهاية الأمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة اطلاق عليه القرار 196 / 1، أصبحت بعدد الجرائم المقرفة ضد الإنسانية، جرائم مصنفة وخاضعة لقانون دولي.

سوابق محاكمات دولية

لمجرمي حرب

ومن أبرزمن واجه محكمة الجنايات الدولية في العصر الحديث، الزعميان اليوغوسلافيان (الصربيان):
Patko Mladic، الذي نقل من صربيا إلى لاهاي ليواجه محكمة الجنايات الدولية، رغم كونه اصيب بنوبتين قلبيةتين، وذلك Radovan Karadzic ذو السبعين عاما، الذي أصدرت عليه محكة لاهاي قراراً بالسجن أربعين عاما.
وتورد «الويكيبيديا» قائمة طويلة تضمّن أسماء قيادات سياسية وعسكرية من دول عدة في العالم، إما أنهم حوكموا أمام محاكم دولية، أو هم مطلوبون لهذه المحكمة.
لمواجهة تهم تتفاوت بين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أو جرمها احتقار المحكمة الدولية.
ويبلغ عدد هؤلاء 32 تمهما أو ملابوا، ورد بينهم اسم الفريق عمر البريطاني رئيس السودان، واسم معمر القذافي، واسم Uhuru Kenyatta، رئيس جمهورية كينيا، وأسماء أخرى عديدة، بعضها حوكم، والبعض ينتظر.
وأخر حكم قضائي صدر بحق رئيس دولة سابق، هو ذاك الحكم الذي صدر بالسجن المؤبد على حسين حبري الرئيس السابق لجمهورية تشاد، علما أنّ الحكم صدر قبل أسابيع فقط عن محكمة الجنايات الدولية الأفريقية، حيث قررت أفريقيا ضرورة أنّ يكون لديها محاكمتها الدولية الأفريقية الخاصة، لتحاكم الرؤساء والسياسيين الأفريقيين المتهمين، أو المشتبه بهم، بارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

كل ما في الأمر، أنّ القائمة المذكورة تضمنت أسماء من دول مختلفة، مثل دول أفريقية وأخرى من دول أميركا اللاتينية، لكنها لم تورد أسماء متهمين من بريطانيا أو الولايات المتحدة، فكانت بهؤلاء لديهم عصمة عن مواجهة المحاكم الدولية لتفسير ما ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم

ضد الإنسانية.
ولعلّ أبرز من كان يفترض بهم أن يوجهوا تلك المحاكمة، كان جورج بوش الابن، نائبه ديك تشيني وزير دفاعه رامسفيلد، إضافة، لطبيعة الحال، فتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا.
لكن بما أنّ بوش الابن، وربما معاونيه أيضا، باتوا يتجنسون السفر إلى خارج البلاد (فجرح دبليو بوش على الأقل)، فإنّ القضاء لم يقدر على بعض الهنأت الأميركية على المطالبة بمحاكمتهم داخل الولايات المتحدة وداخل بريطانيا.

لكن الولايات المتحدة عوضا عن محاكمة بوش الابن على ما ارتكبه من جرائم بحق العراق في عام 2003، قامت باعادة انتخابه في عام 2004 لدورة رئاسية ثانية، فكاني بها كانت تكافئه على ما ارتكب من جرائم شملت الإقتصاد الأميركي، الذي شهد ضربة قوية وعانى من خسائر وتراجعات كبرى نتيجة تهور جورج بوش الابن.

والولايات المتحدة التي تقدم الدفع الكبير لوجوب محاكمة رؤساء دول أخرى، لم تقم قط عبر تاريخها، منذ استقلالها في القرن الثامن عشر، بتوجيه اتهامات لرؤسائها تنتهني بتقديمهم للمحاكمة.
وكانت الحالة الوحيدة التي كادت تؤدي لإتهام رئيس اميركي، جرت في ستينات القرن الثامن عشر، عدوا شرح الكونغرس ومجلس الشيوخ، في اجراءات توجيه الاتهام للرئيس Andrew Johnson ، الرئيس السابع عشر للولايات المتحدة (1865-1869)، بهم كان من بينها الفساد.

توجه الاتهام Impeachment سبط لعدم كفاءة على ثلثي الأصوات التي يقتصضها الدستور، لتوجه اتهام كهذا لرئيس جمهورية اميركي.
ومن أبرز المحاولات في العصر الحديث، وبالذات في القرن العشرين، لتوجيه الاتهام لرئيس جمهورية اميريكي، تلك التي جرت في عام 1974، عندما بدأ مجلس الكونغرس والشيوخ، مساع لتوجيه اتهام للرئيس ريتشارد نيكسون بسبب تجسسها هاتفيا على خصومه السياسيين، فيما عرف بفضيحة «نورثيتج».
لكن الرئيس نيكسون، تجنباً لمواجهته تلك التهمة، قام بتقديم إستقالته في عام 1974، وبالتالي لم يستطع إكمال دورته الرئاسية الثانية، التي كان اتخب لها في العام السابق، وكذلك أيضا، شروع الحزب الجمهوري، خصوصا قادته من المحافظين الجدد، بابتزاز الرئيس بيل كلينتون، مهددين إياه بتوجيه الاتهام له على ضوء فضيحة الاخلاقية مع الشابة مونكا لويشسكي، التي عملت في البيت الأبيض، ما لم يوقع على قرار يدعو للحرب على العراق، والذي كانوا يطالبونه بإصداره منذ العام الأول لتوليهه رئاسة الولايات المتحدة.

وكان الرئيس كلبتون يرفض الاستقالة لمطالبهم، إلى أن وجد نفسه يواجه تهديدا بالـ Impeachment على اساس إثارة فضيحته مع لويشسكي اذا لم يستجب لمطالبهم، فاستجاب لهم صاغرا.

وهكذا نلاحظ أنّ الولايات المتحدة واجهت عبر تاريخها احتمالات تقديم بعض رؤسائها لمحكمة أميركية عليا، مرّة بتهمة الفساد، ومرّة بتهمة عدم إحترام حقوق الآخرين والتجسس عليهم، ومرّة ثالثة بتهمة أخلاقية.
ومع ذلك، لم تجد حتى الآن المبرر الكافي لتوجيه اتهام لرئيس من يرتكب فسادا، أوجريمة التجسس على الآخرين، أو مخالفة لأخلاق المجتمع الأميركي، بل ارتكب جريمة ابتغع كثيرا، وهي إغتيال مئات الآلاف من الشعب العراقي، إضافة إلى جرائمه ضد الإنسانية، عندما أباح استخدام وسائل التعذيب البشعة، كما أباح استخدام أسلحة مخطورة كسلاح البورانيوم المنضب، مما تسبب ببعاهات دائمة للعديد من العراقيين، إضافة إلى إغضائه الطرف عن تشكيل «الدولة الإسلامية» (داعش) باسم دولة العراق، ومن ثم «دولة العراق الإسلامية»، تحت سمم ويصر جنوده وقوات احتلاله، وهو التنظيم الذي يواصل إلى الآن إلحاق الضرر بالشعب العراقي، وبالشعب السوري، بل ويكل شعوب العالم العربي، لا بل ويشعوب العالم كله.

هل هناك عدالة بعد هذه العدالة؟
فول هناك عدالة بعد هذه المحاربة؟

*مستشار في المركز الأوروبي العربي لمكافحة الارهاب – برلين.

عضو في مركز الحوار العربي الأمريكي – واشنطن.